



جَمْعِيَّة مَصَارِف لِبْنَانَ

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية  
تشرين الثاني / ٢٠٢٣

MONTHLY BULLETIN  
November / 2023

## إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة  
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٦

التقرير الإقتصادي

٢٧

أخبار إقتصادية محلية

٣٠

أخبار مصرفية محلية

٣١

صحافة متخصصة أجنبية





## الخطة الشاملة شرط لإصلاح المصارف

جيد أن نرى مشروع قانون إصلاح وضع المصارف في لبنان وإعادة تنظيمها يخرج إلى النور ولو بمسودته الثانية وشوائبها. لكن أن يُعفل مصرف لبنان ومسؤوليته ليضع نفسه حكماً عبر هيئة هو أهم المشاركين فيها ومن دون أن يُشرك المعني الأول أي المصارف فيها، ففي ذلك إجحافاً بحقها.

أما الدولة، فقد مرّت أربع سنوات وهي تدور في حلقة مفرغة. ترسل الحكومة مشاريع قوانين إلى المجلس النيابي على شكل أجزاء منفصلة فيحتمل بين ترابطها وتضاربها. كل ذلك لأن المعالجات تفتقر إلى الرؤية الشاملة التي وحدها يمكن أن تقودنا إلى الحل الناجع.

من ناحيته مصرف لبنان بحاكميته الجديدة يحاول جاهداً أن يداوي بتعاميم مشاكل قطاع أثقلته التركة التي خلفها رياض سلامة. ومن لم تتضح له هذه التركة بعُد فليراجع التقرير الجنائي لـ Alvarez & Marsal ليرى بأن الحاكم السابق رياض سلامة بدد بالتواطؤ مع الدولة أموال المصارف والمودعين بعد أن أخفى ما أخفاه في الميزانيات والأرقام.

### أولاً : مصرف لبنان لم يحترم تعهداته السابقة، فكيف يُصبح حكماً اليوم

هل احترم مصرف لبنان وعده للمصارف؟ يوم قال لها الحاكم السابق رياض سلامة مُطمئناً خلال الاجتماع الشهري الذي جمعه بها يوم الجمعة ٢٤ آذار ٢٠١٤ «... إن مصرف لبنان مؤتمن على ودائع المصارف بالدولار لديه ويعيد توظيفها لدى مصارف تجارية ومصارف مركزية بمخاطر مشابهة لتوظيفات المصارف المباشرة مع المصارف غير المقيمة. ولا يستعملها البنك المركزي بل يلعب دور الوسيط. ولا يحق للدولة استعمال هذه الودائع عملاً بقانون النقد والتسليف...».

ثم عاد في ٣١ أيار ٢٠١٩ ليطمئن المصارف مجدداً قائلاً «... لدى مصرف لبنان تعهدات من الخزينة بالسداد حفاظاً على مخزون العملات لدى مصرف لبنان، فملاءمة الدولة يجب أن لا تكون على حساب البنك المركزي...».

عندما كان يتحدث الحاكم السابق عن المسؤوليات قبل إنتهاء ولايته، سأله أحد المصرفيين «هل تعتبر أن الإيداع لدى مصرف لبنان هو خطأ؟» فتهرب سلامة من الإجابة. السؤال نفسه يمكن طرحه على لجنة الرقابة عند وضعها مشاريع القوانين. إذا كان فعلاً الإيداع لدى مصرف لبنان يُعتبر خطأ، هل قامت لجنة الرقابة على المصارف، في فترة ما قبل الأمانة، وهي من كانت مولجة مراقبة توظيفات المصارف، بأي إجراء لمنعها من التوظيف لدى مصرف

لبنان. هل كانت اللجنة على علم بما يفعله رياض سلامة بودائع المصارف؟ وهنا يصح القول «إن كانت تدري فتلك مصيبة وإن كانت لا تدري فالمصيبة أعظم».

أما الدولة التي كانت تتفق على موازنتها من أموال القطاع المصرفي، هل إحتزمت تعهداتها وقوانينها؟ المصارف لم تكتف بالتطمينات المعطاة لها من قبل حاكم المصرف المركزي في فترة ما قبل الأزمة، بل ارتكزت أيضاً على القانون وبشكل أساسي على المادة ١١٣ من قانون النقد والتسليف التي تلزم الدولة بإعادة رسملة مصرف لبنان في حال وجود أية خسائر لديه، فهل طبقت الدولة قوانينها قبل العمل على وضع قوانين جديدة مجترأة؟

## ثانياً : تحديد مصير الودائع لدى مصرف لبنان وسندات اليوروبوندر يأتي أولاً

قبل مناقشة أي قانون يُعنى بميزانيات المصارف وملاءتها، أليس من الضروري إيضاح النقاط التالية:

- أن يقوم مصرف لبنان بإيضاح مصير ما يزيد عن ٨٠ مليار دولار مودعة لديه بالعملات الأجنبية من قبل المصارف.
- أن يُظهر مصرف لبنان بشكل واضح عند نشره البيانات المتعلقة بها تبقى لديه من سيولة بالعملات الأجنبية، أن هذه السيولة تقابلها التزامات تجاه المصارف وليست ملكاً له.
- أن توضح الدولة مصير سندات اليوروبوندر التي تحملها المصارف.

هذه الإيضاحات ضرورة لا مفر منها قبل أي نقاش، إذ كيف يمكن تقييم وضعية المصارف من دونها؟

وفي النهاية، إن تهميش رأي جمعية المصارف في مشاريع القوانين وإغفال مبدأ الرؤية الشاملة عند طرح الحلول يعيدنا إلى خطة LAZARD التي ما زال ظلها واضحاً في مشاريع قوانين تقود إلى تصفية المصارف، وليس إلى إصلاحها.

## الأمين العام

### الدكتور فادي خلف



ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

## الوضع الإقتصادي العام تشرين الأول ٢٠٢٣

من العام ٢٠٢٣ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢. وبلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ١٥٥ مليون دولار مقابل ٢٥٨ مليون دولار و ٩٤١ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وتراجعت بنسبة ٦٦,٤% في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٣ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

### أولاً - الوضع الإقتصادي العام الشيكات المتقاصة

في تشرين الأول ٢٠٢٣، بلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية ٨٧٩٨ مليار ليرة مقابل ٤٤٦٢ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و ٥١٥٨ مليار ليرة في تشرين الأول ٢٠٢٢، وارتفعت بنسبة ٧٦,٧% في الأشهر العشرة الأولى

### جدول رقم 1 تطور الشيكات المتقاصة في الأشهر العشرة الأولى من السنوات 2023-2020

2023	2022	2021	2020	
				الشيكات بالليرة
298	758	1310	2441	- العدد (آلاف)
54497	30842	22729	24590	- القيمة (مليار ليرة)
182876	40689	17350	10074	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملات الأجنبية
88	642	1438	2513	- العدد (آلاف)
3003	8944	15756	28843	- القيمة (مليون دولار)
34125	13931	10957	11478	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

الواردات السلعية ١٤٤٧ مليون دولار مقابل ١٣٣٩ مليون دولار في الشهر الذي سبق و ١٨٠١ مليون دولار في تموز ٢٠٢٢. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد تراجعت إلى ٩٧٩٨ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ وبنسبة ٩,٤% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢، في حين سجّلت الكمّيات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً بسيطاً بنسبة ٠,٨%.

وتوزعت الواردات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلت المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكلت حصتها ٢٦,٣% من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (١٤,٥%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (١٠,٠%)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية

وللعلم يسمح التعميم ١٦٥ الصادر في نيسان ٢٠٢٣ وتعديلاته بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي لاستعمالها مجدداً في العمليات التجارية والمالية، وبدأ العمل به خلال شهر حزيران ٢٠٢٣. وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ والعائدة لشهر تشرين الأول ٢٠٢٣، بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالليرة ٢٧٤ شيكاً بقيمة ٥١١ مليار ليرة، في حين ارتفع عدد الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية إلى ٢٢٣ شيكاً بقيمة قاربت ٣,١٢ مليون دولار أميركي.

### حركة الاستيراد

في تموز ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة

إذ بلغت حصّتها ١٢,٣٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (١٠,٧٪)، فسويسرا (١٠,٢٪)، ثمّ تركيا (٨,٣٪)، ثمّ إيطاليا (٥,٧٪).

(٧,٣٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (٦,٠٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣، حلّت الصين في المرتبة الأولى

## جدول رقم 2

### الواردات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2023-2020

نسبة التغير، %	2023	2022	2021	2020	
9,4-	9798	10809	7832	6124	الواردات السلعية (مليون دولار)
0,8+	6624	6572	7330	7105	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصّتها ٢٢,٢٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٥,٣٪)، ثمّ الآلات والأجهزة الكهربائية (١٣,٥٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٣,٢٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٩,٦٪). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها ٢٠,٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها تركيا (٦,٦٪)، ثمّ مصر (٥,٤٪)، فالعراق (٤,٩٪)، ثمّ سويسرا (٤,٨٪).

## حركة التصدير

في تموز ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٣٠ مليون دولار، مقابل ١٩٧ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٢٢٨ مليون دولار في تموز ٢٠٢٢. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية إلى ١٦١٤ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ وبنسبة ٢٤,٢٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢. وتوزعت الصادرات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المعادن الثمينة من

## جدول رقم 3

### الصادرات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2023-2020

نسبة التغير، %	2023	2022	2021	2020	
24,2-	1614	2129	1857	1986	الصادرات السلعية (مليون دولار)
0,9-	908	916	962	975	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الميزان التجاري ١٢١٧ مليون دولار مقابل عجز قدره ١١٤٢ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة

## الحسابات الخارجية

- في تموز ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عجز

الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة ١٧٩ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية قد ازدادت بقيمة ٤٧٠ مليون دولار في أيلول ٢٠٢٣.

#### قطاع البناء

- في تشرين الأول ٢٠٢٣، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال ٤٩٧ ألف متر مربع (٢م) مقابل ٥٣١ ألف ٢م في الشهر الذي سبق و٦٤١ ألف ٢م في تشرين الأول ٢٠٢٢. وانخفضت هذه المساحات بنسبة ٤٧,٥% في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٣ قياساً على الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢.

١٥٧٣ مليون دولار في تموز ٢٠٢٢. وتراجع عجز الميزان التجاري إلى ٨١٨٤ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ مقابل عجز قدره ٨٦٨٠ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق بفعل تراجع الواردات السلعية بقيمة أكبر من تراجع قيمة الصادرات السلعية خلال هذه الفترة.

- في تشرين الأول ٢٠٢٣، تراجعت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ٨١ مليون دولار، نتجت عن تراجع صافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ٢٦٠ مليون دولار وارتفاع صافي

#### جدول رقم 4

تطور مساحات البناء المرخص بها في الأشهر العشرة الأولى من السنوات 2020-2023

2023	2022	2021	2020	
4282	8155	7634	3986	مساحات البناء الإجمالية (ألف م2)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

#### قطاع النقل الجوي

في تشرين الأول ٢٠٢٣، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٤٥٠٠ رحلة، وعدد الركاب القادمين ٢٠٨٣٧٤ شخصاً وعدد المغادرين ٣٠٧٩٦٣ شخصاً والعابرين ٤٦٦ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٣٠٠٢ طناً مقابل ٢٣١٥ طناً للبضائع المشحونة. وفي الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٣ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، ازداد كل من عدد الرحلات بنسبة ١٤,٨%، وحركة القادمين بنسبة ١٧,٥%، وحركة المغادرين بنسبة ١٨,٥%، في حين تراجعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ٢,٤%.

- في تشرين الأول ٢٠٢٣، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ٨٤٧,٥ مليار ليرة مقابل ٤٧٦,٩ مليار ليرة في الشهر الذي سبقه و٢٣٩,٥ ملياراً في تشرين الأول ٢٠٢٢. وبذلك تكون هذه الرسوم قد ارتفعت بنسبة ٧٦,٩% في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٣ قياساً على الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢. على صعيد كميات الإسمنت المسلمة، فقد بلغت ٢٣٩ ألف طن في آب ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، مقابل ٢٠٦ ألف طن في الشهر الذي سبقه و٢٠٨ آلاف طن في آب ٢٠٢٢. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجلت ارتفاعاً نسبته ١١,٦% في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٣ قياساً على الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢.





جدول رقم 5

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميدل ايست منها في الأشهر العشرة الأولى من العامين 2022 و 2023

التغير، %	2023	2022	
14,8+	50396	43895	حركة الطائرات (عدد)
	41,5	37,3	منها: حصة الميدل ايست، %
17,5+	3064063	2606975	حركة القادمين (عدد)
	38,7	37,5	منها: حصة الميدل ايست، %
18,5+	3225598	2720905	حركة المغادرين (عدد)
	39,6	38,1	منها: حصة الميدل ايست، %
63,8-	8695	24007	حركة العابرين (عدد)
2,4-	48119	49313	حركة شحن البضائع (طن)
	25,9	28,1	منها: حصة الميدل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في أيلول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١٢٢ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٣٧٣٩٠٨ أطنان والمشحونة ٩٢٣٨٢ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٢٠٦٢ مستوعباً. وفي الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٣ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، ازداد عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ١٥,٨٪، فيما انخفض كل من حجم البضائع المفرغة بنسبة ٤,٠٪ وحجم البضائع المشحونة بنسبة ٢,٧٪ وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٥,٢٪.

مؤشر أسعار المستهلك

في تشرين الأول ٢٠٢٣، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ١٧,٢٪ قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة ١٨٤,٩٪ قياساً على كانون الأول ٢٠٢٢، وبلغت نسبة زيادته ٢١٥,٤٪ قياساً على تشرين الأول ٢٠٢٢، بحيث تعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع الأسعار في التعليم وثم المواد الغذائية والمشروبات والسكن والصحة.

بورصة بيروت

في تشرين الأول ٢٠٢٣، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ١٤٩٥٨٤٤ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ٨٩,٦ مليون دولار مقابل تداول ١١٠٢٧٣٣ سهماً بقيمة إجمالية قدرها ٧٥,٤ مليون دولار في الشهر الذي سبق (٢٤٢٢٣٢٤ سهماً متداولاً بقيمة ٢٧,٦ مليون دولار في تشرين الأول ٢٠٢٢). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ١٦٣١٢ مليون دولار مقابل ١٨٢٦٥ مليون دولار و١٣٤١١ مليون دولار في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي تشرين الأول ٢٠٢٣، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بنسبة ٩٨,٦٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل ١,١٪ للقطاع المصرفي و٠,٣٪ للقطاع الصناعي.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الأشهر العشرة الأولى من العامين ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ يتبين الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من ١٨,٢ مليون سهم إلى ٣٤,١ مليوناً.
- ارتفاع قيمة التداول الإجمالية من ٣٣٩,٤ مليون دولار إلى ٤٧٦,٢ مليوناً.



الملحق الإحصائي  
الوضع الإقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
20.6	332	الإمارات العربية المتحدة	12.3	1204	الصين
6.6	107	تركيا	10.7	1045	اليونان
5.4	87	مصر	10.2	995	سويسرا
4.9	79	العراق	8.3	817	تركيا
4.8	77	سويسرا	5.7	560	إيطاليا
4.0	64	قطر	4.3	422	الولايات المتحدة الأمريكية
3.9	63	سورية	3.1	307	ألمانيا
3.2	52	الولايات المتحدة الأمريكية	3.1	299	الإمارات العربية المتحدة
3.0	48	الأردن	3.0	297	الإتحاد الروسي
2.2	35	الكويت	2.9	284	مصر
2.0	33	كوريا	2.3	230	الهند
2.0	32	كونغو	2.1	204	قبرص
2.0	32	ساحل العاج	2.0	196	المملكة العربية السعودية
1.8	29	اسبانيا	1.8	181	فرنسا
1.7	28	اليونان	1.7	169	أوكرانيا
1.6	26	ألمانيا	1.7	165	المملكة المتحدة
30.4	490	دول أخرى	24.7	2423	دول أخرى
<b>100.0</b>	<b>1614</b>	<b>مجموع الصادرات السلعية</b>	<b>100.0</b>	<b>9798</b>	<b>مجموع الواردات السلعية</b>

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي  
(مليون دولار)

2023			2022			2021	2020	2019	2018	الشهر/العام
المصارف المجموع	مصرف لبنان والمؤسسات المالية	مصرف لبنان والمؤسسات المالية	المصارف المجموع	مصرف لبنان والمؤسسات المالية	مصرف لبنان والمؤسسات المالية					
(461.5)	(200.6)	(260.9)	(353.0)	255.9	(609.0)	(410.6)	(157.9)	(1379.7)	236.9	كانون الثاني
2099.7	2340.5	(240.8)	(601.8)	(182.6)	(419.2)	(340.6)	(347.4)	(550.1)	(71.6)	شباط
(463.5)	(135.1)	(328.4)	(518.5)	(30.0)	(488.5)	(95.9)	(556.8)	(75.1)	(363.5)	آذار
62.3	15.8	46.5	(229.4)	33.0	(262.3)	(546.0)	(240.6)	(1300.0)	(575.0)	نيسان
(5.6)	(11.0)	5.4	(402.3)	(116.5)	(285.8)	(180.7)	(887.7)	(1881.6)	1203.5	أيار
(88.2)	67.8	(156.0)	(474.1)	254.2	(728.3)	(238.3)	(295.8)	(204.3)	(638.5)	حزيران
(217.2)	307.6	(524.8)	(207.7)	13.0	(220.7)	38.7	(3046.4)	72.5	(548.9)	تموز
145.1	30.1	115.0	(314.3)	155.1	(469.4)	(592.8)	(1968.0)	(578.5)	(408.1)	أب
470.2	381.7	88.5	48.5	(112.6)	161.2	784.6	(2107.7)	(58.5)	(146.1)	أيلول
(81.2)	(260.1)	179.0	192.8	(184.9)	377.6	(154.4)	(380.0)	(197.9)	(1810.4)	تشرين الأول
			(354.4)	(260.0)	(94.4)	159.9	(214.4)	1142.8	(953.9)	تشرين الثاني
			17.1	22.5	(5.4)	(384.4)	(348.1)	(840.8)	(747.5)	كانون الأول
1460.1	2536.6	(1076.5)	(3197.1)	(152.9)	(3044.2)	(1960.5)	(10550.8)	(5851.2)	(4823.1)	المجموع للعام

المصدر : مصرف لبنان

ملاحظة: يُعزى التغيّر في صافي الموجودات الخارجية للمصارف في شباط ٢٠٢٣ بشكل أساسي إلى انخفاض المطلوبات الخارجية للمصارف بالليرة اللبنانية عند تقييمها بالدولار الأمريكي بسبب اعتماد سعر صرف رسمي جديد بلغ ١٥٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي منذ أول شباط ٢٠٢٣.

مساحات البناء (م<sup>٢</sup>)  
تشرين الأول 2022 - تشرين الأول 2023

المحافظات	تشرين الأول - 22	النسبة (%)	تشرين الأول - 23	النسبة (%)
بيروت	4802	0.75	14334	2.89
جبل لبنان	188342	29.39	109794	22.11
البقاع	68069	10.62	54163	10.91
الشمال (1)	1882	0.29	1820	0.37
الشمال (2)	141790	22.12	111180	22.39
الجنوب	149640	23.35	127122	25.60
النيطية	86386	13.48	78171	15.74
المجموع	640911	100.00	496584	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي  
تشرين الأول 2022 - تشرين الأول 2023

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع		
	هبوط	اقلع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	استيراد	تصدير	المجموع
ت 1 - 22	2154	2153	4307	244864	272948	517812	2345	2751	2800	5551
ت 1 - 23	2236	2264	4500	208374	307963	516337	466	3002	2315	5317
التغير %	3.8	5.2	4.5	-14.9	12.8	-0.3	-80.1	9.1	-17.3	-4.2

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت  
أيلول 2022 - أيلول 2023

التغير %	أيلول 2023	أيلول 2022
20.8	122	101
-18.2	373908	456851
-10.9	92382	103733
-10.2	12062	13433
85.3	3205	1730
-	م.غ	10063

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

٤٩٢١ مليار ليرة ونسبة ٣٢,١٪. في التفاصيل، ارتفعت كل من الإيرادات الضريبية بقيمة ٤٧٦٣ مليار ليرة وغير الضريبية بقيمة ٣٥٣ مليار ليرة مقابل تراجع مقبوضات الخزينة بقيمة ١٩٥ مليار ليرة. على صعيد الإيرادات الضريبية، فقد تأثرت إلى حد كبير بارتفاع العائدات من الضريبة على القيمة المضافة (+٢٩٤٥ مليار ليرة) نتيجة ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت العائدات من الضريبة على الأرباح (+١٣٣٠ مليار ليرة) وإيرادات الجمارك (+٢٥٦ مليار ليرة) والرسوم العقارية (+١٩٨ مليار ليرة) مقابل انخفاض قيمة الضريبة على الفوائد (-٨٨٣ مليار ليرة).

ثانياً - آخر التطورات في المالية العامة والدين العام  
المالية العامة

في كانون الأول ٢٠٢١ (آخر المعطيات المتوافرة)، سجّلت المالية العامة فائضاً بقيمة ٦١١ مليار ليرة بعد فائض قيمته ١٦٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ٤٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٠).

وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة إلى ٢٠٢٦٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٥٣٤٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بمقدار

كهرباء لبنان بقيمة ٥٨٤ مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ٨٢٥ مليار ليرة.

- وبذلك، يكون الرصيد المالي العام قد حقق فائضاً بقيمة ٢١٩٧ مليار ليرة في عام ٢٠٢١ بعد عجز بقيمة ٤٠٨٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠، وبلغت نسبته +١٢,٢% من مجموع المدفوعات مقابل -٢١,٠% في العامين المذكورين على التوالي.

- وحقق الرصيد الأولي فائضاً مقداره ٥٠٠٩ مليارات ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل عجز مقداره ٩٧٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠.

ويتبين من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتها في العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة إلى ١٨٠٦٦ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٩٤٢٥ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بقيمة ١٣٥٩ مليار ليرة وبنسبة ٧%. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة ٢٩٣ مليار ليرة (من ٣١٠٦ مليارات ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨١٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢١). تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ وأن معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة، التي انخفضت جميعها بين آذار ونيسان ٢٠٢٠، بقيت مستقرة منذ ذلك الوقت. كذلك، انخفضت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة ١٠٦٦ مليار ليرة (إلى ١٥٢٥٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل ١٦٣١٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة

#### جدول رقم 4

#### تطور بعض النسب الهئية المتعلقة بخدمة الدين العام

2021	2020	
15,6	16,0	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
13,9	20,2	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

٨٨٣٩٢ مليار ليرة مقابل ٨٦٨٩٧ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و٨٩٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وبذلك، تكون هذه المحفظة انخفضت بقيمة ١٣٣٢ مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٣.

#### سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات ٣ أشهر، ٦ أشهر، ١٢ شهراً، ٢٤ شهراً، ٣٦ شهراً، ٦٠ شهراً، ٨٤ شهراً، ١٢٠ شهراً، ١٤٤ شهراً و١٨٠ شهراً)

#### جدول رقم 5

#### توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة الهئية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
100,00	1,58	3,43	38,52	21,23	19,29	6,21	4,65	4,41	0,46	0,23	ك 1 2022
100,00	1,63	3,54	37,92	19,95	14,88	5,37	6,65	8,35	1,32	0,39	أيلول 2023
100,00	1,60	3,48	37,28	19,48	14,45	6,41	6,54	8,98	1,35	0,43	ت 1

المصدر: بيانات مصرف لبنان

غير المستحقة) للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة، فقد بلغت ٩١٥٣٩ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، مسجلة ارتفاعاً بقيمة ٦٢٨ مليار ليرة قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، حيث بلغت ٩٠٩١١ مليار ليرة. وتوزعت على المكتتبين كالتالي:

وبين نهاية أيلول ونهاية تشرين الأول ٢٠٢٣، يظهر الجدول أعلاه ارتفاعاً في حصة الثلاث سنوات من مجموع المحفظة بالليرة اللبنانية بواقع ١,٠٤٪ مقابل تغيرات بسيطة في حصة الفئات الأخرى، وذلك تبعاً للاكتتابات والاستحقاقات. أما في ما يتعلق بالقيمة الفعلية (تتضمن الفوائد المتراكمة

### جدول رقم 6 توزيع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية - نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
15303	15317	20900	المصارف
%16,7	%16,8	%22,5	الحصة من المجموع
57022	57403	58002	مصرف لبنان
%62,3	%63,1	%62,4	الحصة من المجموع
610	625	443	المؤسسات المالية
%0,7	%0,7	%0,5	الحصة من المجموع
17905	17153	13021	المؤسسات العامة
%19,6	%18,9	%14,0	الحصة من المجموع
699	413	581	الجمهور
%0,8	%0,5	%0,6	الحصة من المجموع
91539	90911	92947	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

٢٠٢٢ و٣٦٥٢٢ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبوندز (صافية من المؤونات) ٣٩٠٠ مليون دولار مقابل ٢٩٣٤ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و٤٤١٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٢١.

#### الدين العام

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية ٩١٧٩٥ مليار ليرة، وارتفع نسبته ٠,٧٪ قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وانخفضت حصة المصارف في تمويل الدين العام المحرر

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت حصة المصارف ١٦,٧٪ من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة مقابل ٦٢,٣٪ لمصرف لبنان و٢١,٠٪ للقطاع غير المصرفي.

#### سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدّرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخرات) ما يوازي ٣٩٤٨٥ مليون دولار مقابل ٣٩٢٤٨ مليون دولار في نهاية كانون الأول

حصة القطاع غير المصرفي (إلى ٢٠,٩٪ مقابل ١٩,٩٪ نتيجة زيادة اكتتابات المؤسسات العامة بسندات الخزينة بالليرة) في نهاية التاريخين على التوالي.

بالليرة اللبنانية إلى ١٦,٩٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٧,١٪ في نهاية العام ٢٠٢٢، وانخفضت كذلك حصة مصرف لبنان (إلى ٦٢,١٪ مقابل ٦٣,٠٪)، في حين ارتفعت

### جدول رقم 7 مصادر تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
16,9	17,1	22,7	المصارف في لبنان
62,1	63,0	62,2	مصرف لبنان
20,9	19,9	15,1	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢، أي بارتفاع نسبته ٠,٦٪. تُعزى الزيادة إلى تراكم المتأخرات عن دفع الأساس والفوائد على سندات اليوروبندز، إذ وصلت قيمة هذه المتأخرات إلى ١٤٤٣٢ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٤٢٢٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢.

وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية، لم يسجل توزع مصادر التمويل تغييراً يُذكر بين نهاية العام ٢٠٢٢ ونهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، حيث شكّلت حصة حَمَلَة سندات اليوروبندز ٩٥,٠٪ مقابل ٣,٨٪ للمؤسسات المتعدّدة الأطراف و١,١٪ للحكومات و٠,١٪ لمصادر أخرى.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ الدين العام المحلي الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ٦٣٠٨٨ مليار ليرة مقابل ٦٤٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مسجلاً انخفاضاً نسبته ٢,٥٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣، إذ ارتفعت ودائع القطاع العام لدى الجهاز المالي من ٢٦٤٤٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٢٨٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت قيمة الدين العام المحرر بالعملات الأجنبية ٤١٥٧٤ مليون دولار مقابل ٤١٣٣٧

### جدول رقم 8 مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
1,1	1,1	1,3	الحكومات
3,8	3,9	3,8	المؤسسات المتعدّدة الأطراف
95,0	94,9	94,8	حَمَلَة سندات يوروبندز
0,1	0,1	0,1	مصادر خارجية أخرى
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

الملاحق الإحصائي  
آخر التطوّرات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة (مليار ليرة)  
في العاويّن 2020 و 2021

التغيّر	2021		2020		مليار ليرة
	بالقيمة	بالنسبة (%)			
	4921	32.08	20263	15342	الإيرادات الإجمالية
	-1359	-7.00	18066	19425	النفقات الإجمالية
	-293	-9.43	2813	3106	منها خدمة الدين العام
	-1066	-6.53	15253	16319	الإنتفاق خارج خدمة الدين العام
			2197	-4083	الرصيد الكلي
			5010	-977	الرصيد الأولي
			12.2	-21.0	الرصيد الكلي/النفقات (%)

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين  
(نهاية الفترة - مليار ليرة)

النسبة (%)	ك2-23	النسبة (%)	ك1-22	النسبة (%)	ك2-22	البيان
16.7	15303	16.8	15317	20.7	18850	المصارف
62.3	57022	63.1	57403	64.0	58255	مصرف لبنان
0.7	610	0.7	625	0.5	428	المؤسسات المالية
19.6	17905	18.9	17153	14.1	12869	المؤسسات العمة
0.8	699	0.5	413	0.6	571	الجمهور
100.0	91539	100.0	90911	100.0	90973	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

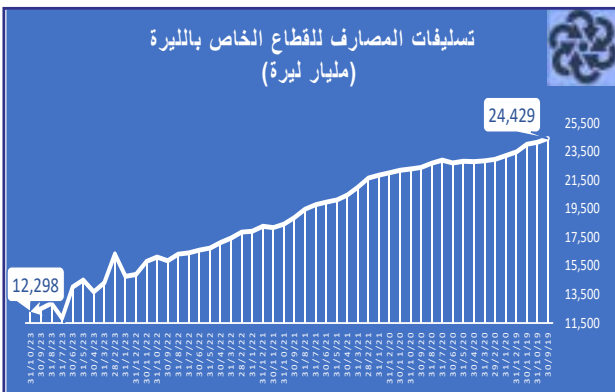


الدين العام في نهاية الفترة  
(مليار ليرة)

النسبة (%)	ك-23	النسبة (%)	ك-22	النسبة (%)	ك-22	النسبة (%)	ك-21	
100.0	91795	100.0	91169	100.0	91278	100.0	93247	<b>الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية</b> (مليار ل.ل.)
62.1	57022	63.0	57403	63.8	58255	62.2	58002	مصرف لبنان
	0		0		0		0	قروض
	57022		57403		58255		58002	سندات خزينة
16.9	15559	17.1	15575	21.0	19155	22.7	21200	المصارف
	15303		15317		18850		20900	سندات خزينة
	256		258		305		300	قروض للمؤسسات العامة
20.9	19214	20.0	18191	15.2	13868	15.1	14045	آخرون (سندات)
	699		413		571		581	الجمهور
	17905		17153		12869		13021	المؤسسات العامة
	610		625		428		443	المؤسسات المالية
100.0	41573	100.0	41337	100.0	38754	100.0	38515	<b>الدين المحرر بالعملة الأجنبية</b> (مليون دولار أمريكي)
5.0	2062	5.0	2062	5.1	1979	5.1	1962	مؤسسات التنمية والحكومات
95.0	39512	95.0	39275	94.9	36774	94.9	36553	غيرها
	28707		26445		17944		19238	<b>ودائع القطاع العام (مليار ليرة)</b>

المصدر : مصرف لبنان

تراجعت التسليفات للقطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ١٢٢٩٨ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣، بالمقارنة مع ١٢٤٩٦ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٣، مقابل ١٤٩٠٦ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، في متابعة للمنحى القائم منذ بداية الأزمة، مع الإشارة إلى بعض الزيادات في هذه التسليفات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقات بالليرة.



ثالثاً : أبرز التطورات المصرفية والنقدية

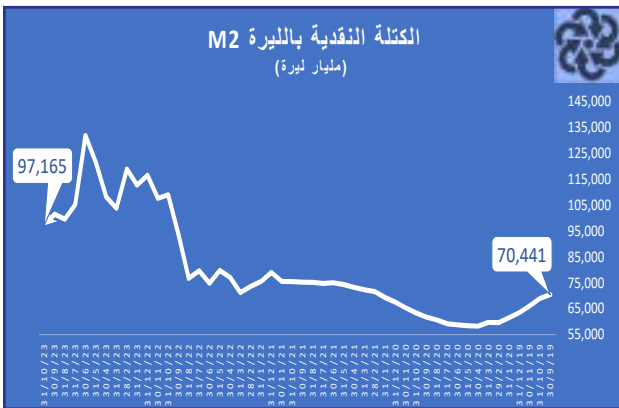
• الودائع والتسليفات بالليرة

تراجعت ودايع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٥٠٠٥١ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣، مقابل ٥٢٣٠٨ مليارات ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٣ (٤٥٣٧٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢). وقد ساهم بذلك تسديد ضرائب ورسوم وجبايات مختلفة عبر المصارف والتشدد من قبل مصرف لبنان في خلق النقد.



الكتلة النقدية بالليرة M2، إلى ٤٨١٣١ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣، مقارنةً مع ٥٠٤٠٦ مليارات ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٣، في إطار السياسة النقدية المتبعة والتي تعمل على ضبط السيولة بالليرة، مقابل ٧٣٥١٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

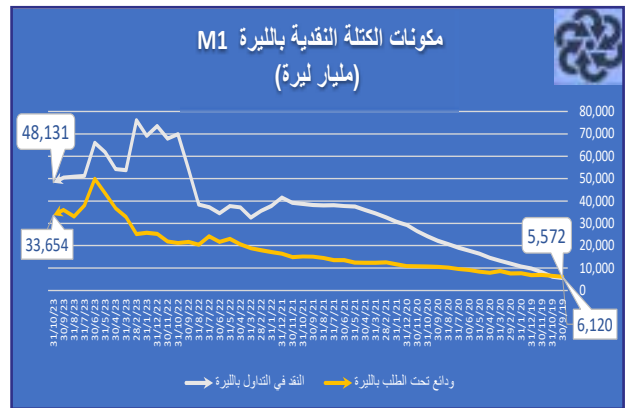
كما تراجعت قيمة الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي إلى ٩٧١٦٥ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣ مقارنةً مع ١٠١٥٣١ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٣، مقابل ١١٦٥٨٣ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.



وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد بلغت ٢٤,٦٪ في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣. أما استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

• **ازدادت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة** بشكل بسيط إلى ١١٦٣٦ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣، مقارنةً مع ١١٥٣٧ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٣، مقابل ١٢٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

• **الكتلة النقدية بالليرة** تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكونات

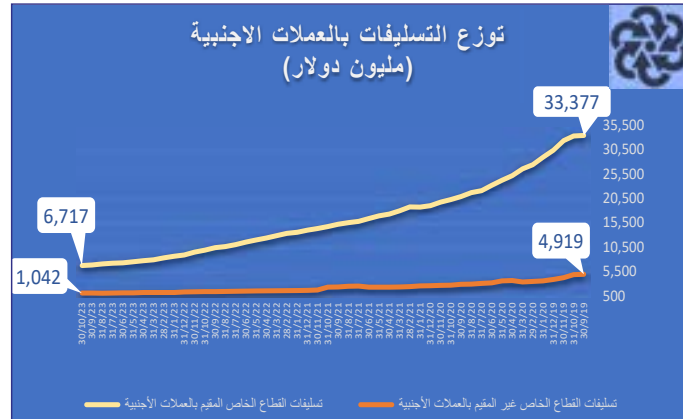


بالعملات الأجنبية تراجعها إلى حوالي ٧,٨ مليارات دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣، موزعة بين ٦,٧ مليارات للقطاع الخاص المقيم و١,٠ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، بالمقارنة مع ٧,٩ مليارات دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٣ و١٠,٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٥٦ الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ أن يسدّد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٢٣.



• **الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية** تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف إلى ٩١,٣ مليار دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣، مقابل ٩١,٧ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٣ و٩٥,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. ويتأتى هذا التراجع طبعاً من استفادة المودعين من مضامين التعميمات ١٥١ و١٥٨ إضافة إلى بعض عمليات حسم الشيكات وتسديد القروض. تابعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص



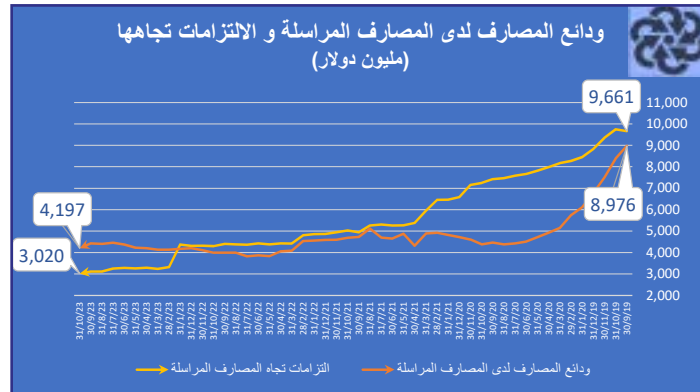


التوظيفات في سندات الخزينة بالعملة الأجنبية إلى ٧٥٪ (من ٤٥٪)، مما يعني أن محفظة المصارف التجارية الاسمية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية قد تكون تقارب ٩ إلى ١٠ مليارات دولار.

• تراجع ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة إلى ٤,٢ مليارات دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣ مقابل ٤,٤ مليارات دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٣، كما تراجعت التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة إلى ٣,٠ مليارات دولار مقابل ٣,١ مليارات دولار في التاريخين المذكورين على التوالي.

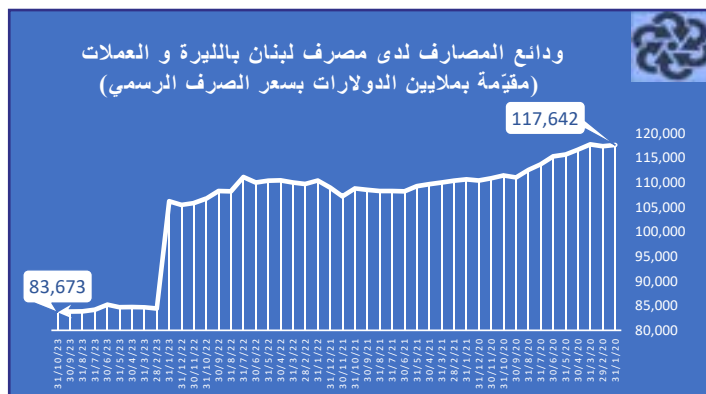
وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية قد بلغت ٨,٥٪ في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣.

• تراجعت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية، صافية من المؤنات، إلى حوالي ٢,٥ مليار دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣، مقابل ٢,٦ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٣ و ٢,٩ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. تجدر الإشارة إلى أنه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم ٦٤٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٢، ارتفعت النسبة المطبقة لاحتساب الخسائر المتوقعة من



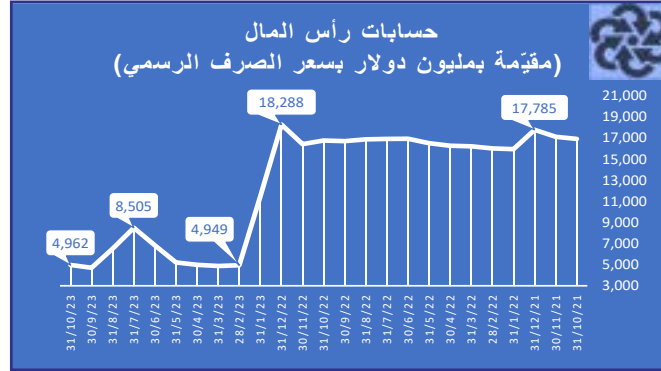
نحو بسيط إلى ٨٣,٧ مليار دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣، مقابل ٨٣,٨ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه.

• تراجعت ودائع المصارف التجارية (باليرة وبالعملة الأجنبية) لدى مصرف لبنان، مقيمة على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد) على



حوالي ٥,٠ مليارات دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣،  
مقابل ٤,٧ مليارات دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٣.

• ازدادت حسابات رأس المال، مقيّمةً على أساس سعر  
الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد)، قليلاً إلى

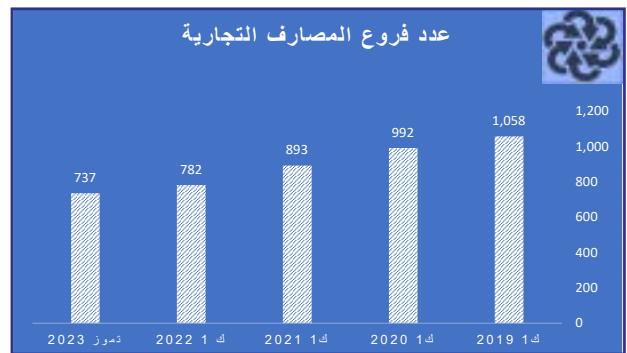
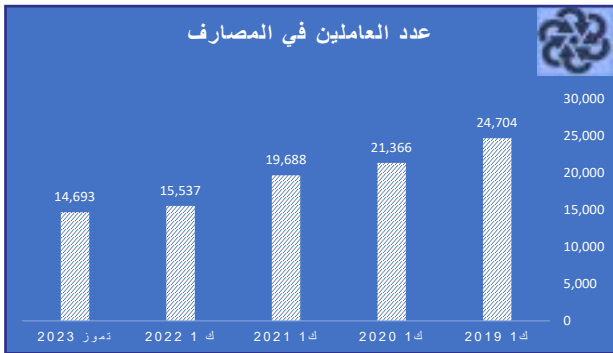


على القطاع الخاص المقيم، وتمّ نقلها إلى البند المذكور  
بموافقة لجنة الرقابة على المصارف.

• تواصل القيم الثابتة المادية، مقيّمةً على أساس سعر  
الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد)، ارتفاعها  
بحيث بلغت حوالي ٣,٤ مليارات دولار في نهاية تشرين  
الأول ٢٠٢٣، مقابل ٢,٩ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٣  
و١,٥ مليار دولار في نهاية آب ٢٠٢٣. ويعود ذلك إلى  
نقل قسم من «سندات رأسمال أو أسهم» مدرجة في بند  
محفظة أوراق مالية لجهات مقيمة على ميزانية المصارف  
إلى بند أصول مادية (tangible assets). وهذه الأسهم  
سبق أن حصلت عليها المصارف كجزء من تسوية الديون

### • عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي

تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٧٣٧  
فرعاً في نهاية تموز ٢٠٢٣، ووصل عدد العاملين في القطاع  
المصرفي إلى ١٤٦٩٣ موظفاً في نهاية الشهر المذكور مقابل  
١٥٥٣٧ شخصاً في نهاية العام ٢٠٢٢.



مصدر المعلومات في هذا القسم : مصرف لبنان

١١٠٣ أيام (٣,٠٣ سنوات) في نهاية الشهر الذي سبق (١٢٧٥)  
يوماً أو ٣,٥٠ سنوات في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢). على صعيد  
آخر، استقرت معدلات الفائدة الفعلية على فئات السندات  
بالليرة المُصدّرة في شهر تشرين الأول ٢٠٢٣، وجاءت على  
النحو التالي: ٣,٥٠٪ لفئة الثلاثة أشهر، ٤,٠٠٪ لفئة الستة  
أشهر، ٤,٥٠٪ لفئة السنة، ٥,٠٠٪ لفئة سنتين، ٥,٥٠٪ لفئة  
الثلاث سنوات و٦,٠٠٪ لفئة الخمس سنوات.

### معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية  
في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣، انخفضت قليلاً الفائدة المثقّلة  
على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى  
٦,٣٢٪ مقابل ٦,٣٥٪ في نهاية الشهر الذي سبق (٦,٤٢٪ في  
نهاية كانون الأول ٢٠٢٢). وفي نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣،  
بلغ متوسط عمر المحفظة ١٠٧٠ يوماً (٢,٩٤ سنتان) مقابل

٠,٤٩٪ في الشهر الذي سبق (٠,٧٠٪ في تشرين الأول ٢٠٢٢)، في حين تراجع متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٣,٣٤٪ في تشرين الأول ٢٠٢٣ مقابل ٤,٣٦٪ في أيلول ٢٠٢٣ (٥,٠٠٪ في تشرين الأول ٢٠٢٢).

على صعيد فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call)، فقد بلغت ٧٤,٤٩٪ في نهاية شهر تشرين الأول ٢٠٢٣ مقابل ٤٢,٢٩٪ في نهاية الشهر الذي سبق (٣,١٦٪ في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٢). وفي تشرين الأول ٢٠٢٣، راح هذا المعدل بين ١٪ كحد أدنى و ١٠٠٪ كحد أقصى. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

### الفوائد المصرفية على الليرة

في تشرين الأول ٢٠٢٣، ارتفع متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية بواقع ٥٣ نقطة أساس إلى ١,٠٢٪ مقابل

### جدول رقم 9 تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

تشرين الأول 2022	أيلول 2023	تشرين الأول 2023
0,70	0,49	1,02
5,00	4,36	3,34
3,16	42,29	74,49

المصدر: مصرف لبنان

الدولار الأميركي لثلاثة أشهر على ٥,٦٦٪ شأنه في الشهر الذي سبق مقابل ٤,١٤٪ في تشرين الأول ٢٠٢٢. كما استقرّ متوسط معدل SOFR والذي يُضاف إليهما قيمة تسوية الهامش المحدّدة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والأدوات المشتقة IDA Spread Adjustment على ٥,٣١٪ في شهرَي تشرين الأول وأيلول ٢٠٢٣ مقابل ٣,٠٤٪ في تشرين الأول ٢٠٢٢. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

### الفوائد المصرفية على الدولار

في تشرين الأول ٢٠٢٣، ازداد متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان على نحو بسيط إلى ٠,٠٥٪ مقارنة مع ٠,٠٣٪ في الشهر الذي سبق (٠,١٠٪ في تشرين الأول ٢٠٢٢)، كما ارتفع متوسط الفائدة على التسليفات بالدولار إلى ٣,٧٠٪ في تشرين الأول ٢٠٢٣ مقابل ٣,١٥٪ في أيلول ٢٠٢٣ (٥,١١٪ في تشرين الأول ٢٠٢٢). وفي تشرين الأول ٢٠٢٣، استقرّ متوسط معدل ليبور على

### جدول رقم 10 تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

أيلول 2022	آب 2023	أيلول 2023
0,09	0,03	0,03
4,61	2,40	3,15
3,45	5,64	5,66
2,51	5,30	5,31

المصدر: مصرف لبنان

مليون دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٢. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار ١٠٢٦ مليون دولار في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٣ مقابل انخفاضها بقيمة ٢٥٥٠ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢.

**موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية**  
ارتفعت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية إلى ١٤١٦٨ مليون دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣ مقابل ١٣٩٨٩ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و١٥٢٨٨





الملحق الإحصائي  
التطورات المصرفية والنقدية

الميزانية الموجهة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ت-1-22	ك-1-22	أيلول-23	ت-1-23
<b>الموجودات</b>				
الموفورات	166018	165536	1267432	1263533
- أوراق نقدية	5106	6552	10283	8444
- ودائع لدى مصرف لبنان	160912	158984	1257149	1255088
ديون على القطاع الخاص المقيم	29694	27150	114480	112837
- بالليرات اللبنانية	14796	13778	12276	12080
- بالعملات الأجنبية	14898	13372	102204	100757
ديون على القطاع العام	18879	17383	50814	49386
منها: سندات بالليرة	13277	12707	11537	11636
سندات بالعملات	5351	4423	38724	37193
ديون مختلفة	251	253	554	557
<b>موجودات خارجية</b>	15493	15184	139209	136121
- قروض على غير المقيمين	3365	3078	15908	15845
- قروض على مصارف غير مقيمة	6018	6333	66375	62954
- موجودات خارجية أخرى	3983	3757	35576	35897
نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	1384	1213	13061	12334
محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	742	804	8289	9090
القيم الثابتة	8407	20690	62818	72951
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	3823	4210	41739	36170
موجودات غير مصنفة	5881	4699	13852	12731
<b>المجموع</b>	<b>248196</b>	<b>254853</b>	<b>1690344</b>	<b>1683729</b>
<b>المطلوبات</b>				
ودائع القطاع الخاص المقيم	152278	154248	1109392	1101367
- ودائع بالليرة	39050	42336	49418	47218
- ودائع بالعملات الأجنبية	113228	111912	1059973	1054149
ودائع القطاع العام	7320	7055	17893	18497
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	35210	35270	318104	318271
- بالليرات اللبنانية	3005	3038	2889	2832
- بالعملات الأجنبية	32205	32233	315214	315439
التزامات تجاه المصارف غير المقيمة	6485	6501	46644	45305
سندات دين	620	417	4441	4330
أموال دائمة	25286	27569	70712	74424
- أموال خاصة	24182	20925	57099	53095
- الرأسمال المساند	1104	6644	13613	21329
مطلوبات غير مصنفة	20999	23793	123159	121535
<b>المجموع</b>	<b>248196</b>	<b>254853</b>	<b>1690344</b>	<b>1683729</b>

المصدر : مصرف لبنان

\*ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.

## وضعية مصرف لبنان كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ت 2022 - 1	ك 2022 - 1	أيلول - 2023	ت 2023 - 1
<b>الموجودات</b>				
<b>الموجودات الخارجية :</b>	<b>38803</b>	<b>40777</b>	<b>392548</b>	<b>413397</b>
- ذهب	22825	25102	258908	276351
(مقيم بملايين د.أ.)	(15141)	(16651)	(17261)	(18423)
- عملات أجنبية	15978	15675	133640	137046
(مقيمة بملايين د.أ.)	(10599)	(10398)	(8909)	(9136)
<b>ديون على القطاع الخاص</b>	<b>372</b>	<b>342</b>	<b>319</b>	<b>340</b>
<b>سلفات للمصارف التجارية</b>	<b>16684</b>	<b>16159</b>	<b>15346</b>	<b>15046</b>
<b>سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية</b>	<b>1826</b>	<b>1830</b>	<b>1562</b>	<b>1559</b>
<b>سلفات للقطاع العام **</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>249260</b>	<b>249265</b>
<b>فروقات القطع *</b>			<b>651502</b>	<b>646471</b>
<b>محفظة الأوراق المالية</b>	<b>68657</b>	<b>67849</b>	<b>141596</b>	<b>140675</b>
<b>القيم الثابتة</b>	<b>456</b>	<b>431</b>	<b>510</b>	<b>512</b>
<b>أصول من عمليات تبادل ادوات مالية</b>	<b>18081</b>	<b>18081</b>	<b>18081</b>	<b>18081</b>
<b>موجودات غير مصنفة</b>	<b>138971</b>	<b>140508</b>	<b>105653</b>	<b>108818</b>
<b>المجموع</b>	<b>283849</b>	<b>285977</b>	<b>1576376</b>	<b>1594164</b>
<b>المطلوبات</b>				
<b>النقد المتداول خارج مصرف لبنان</b>	<b>75052</b>	<b>80171</b>	<b>60794</b>	<b>56717</b>
<b>ودائع المصارف التجارية</b>	<b>156674</b>	<b>153275</b>	<b>1300912</b>	<b>1300351</b>
<b>ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية</b>	<b>2258</b>	<b>2645</b>	<b>10605</b>	<b>10743</b>
<b>ودائع القطاع الخاص</b>	<b>94</b>	<b>369</b>	<b>2336</b>	<b>2460</b>
<b>التزامات تجاه القطاع العام</b>	<b>18209</b>	<b>19341</b>	<b>149082</b>	<b>170083</b>
<b>فروقات قطع</b>	<b>16797</b>	<b>19131</b>	<b>0</b>	<b>0</b>
<b>التزامات خارجية</b>	<b>2486</b>	<b>2495</b>	<b>25573</b>	<b>25577</b>
(مقيمة بملايين د.أ.)	(1649)	(1655)	(1705)	(1705)
<b>التزامات خاصة طويلة الأجل</b>	<b>90</b>	<b>90</b>	<b>0</b>	<b>0</b>
<b>الأموال الخاصة</b>	<b>5318</b>	<b>5296</b>	<b>13487</b>	<b>13487</b>
<b>مطلوبات غير مصنفة</b>	<b>6871</b>	<b>3162</b>	<b>13587</b>	<b>14746</b>
<b>المجموع</b>	<b>283849</b>	<b>285977</b>	<b>1576376</b>	<b>1594164</b>

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.  
\*\* استناداً إلى المادتين ٨٥ و٩٧ من قانون النقد والتسليف واللتين تنصان على كون مصرف لبنان هو مصرف القطاع العام والعميل المالي له، قام مصرف لبنان منذ نهاية العام ٢٠٠٧ بتسديد مدفوعات عن الدولة اللبنانية بالعملات الأجنبية من احتياطياته وذلك ريثما تقوم الدولة بسداد هذه المبالغ بالعملة الأجنبية لاحقاً.  
لقاء هذه المدفوعات، تم تخصيص قيمة موازية باليرة اللبنانية بمثابة ضمانة نقدية وفقاً لمعدل صرف مقداره ١٥٠٧,٥ ليرة لبنانية للدولار الواحد. وهكذا كان مجموع ودائع القطاع العام المقيم باليرة اللبنانية لغاية تاريخ ٢٠٢٣/١/٣١ يفوق الرصيد التراكمي الصافي للمبالغ المسددة عن الدولة بالعملات الأجنبية، ما أدى إلى رصيد صافي دائن لمجموع ودائع القطاع العام في جهة «المطلوبات».  
وبعد أن تم بتاريخ ٢٠٢٣/٠٢/٠١ اعتماد معدل صرف ١٥٠٠٠ بدلاً من ١٥٠٧,٥، أصبح الرصيد التراكمي الصافي للمبالغ المسددة عن الدولة بالعملات الأجنبية يفوق قيمة الضمانة النقدية، فنتج عن ذلك «صافي مدين» لصالح مصرف لبنان، ما استوجب إظهار ما يوازي باليرة اللبنانية رصيد المدفوعات الصافي التراكمي ضمن بند تسليفات للقطاع العام جهة «الموجودات».



## تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

البيان	22-1 ك	23-1 أيلول	23-1 ت
<b>الكتلة النقدية M1</b>	<b>91093</b>	<b>86341</b>	<b>81785</b>
- النقد في التداول	69856	50406	48131
- ودائع تحت الطلب بالليرة	21236	35935	33654
<b>الكتلة شبه النقدية</b>	<b>131725</b>	<b>1081232</b>	<b>1075604</b>
- ودائع أخرى بالليرة	17910	15190	15380
- ودائع بالعملة الأجنبية	113815	1066042	1060224
<b>سندات دين</b>	<b>495</b>	<b>3941</b>	<b>3948</b>
<b>النقد وشبه النقد</b>			
- بالليرات اللبنانية M2	109003	101531	97165
- بالليرات والعملة M3	223313	1171514	1161337
- اجمالي الوفورات النقدية M4 = M3 + سندات الجمهور	241136	1193220	1184613
<b>عناصر التغطية:</b>			
<b>ديون صافية على الخارج</b>	<b>16444</b>	<b>213705</b>	<b>229939</b>
- الموجودات بالذهب	22825	258908	276351
- الموجودات بالعملة الأجنبية	(6381)	(45203)	(46412)
<b>وضعية القطاع العام المدينة</b>	<b>37312</b>	<b>839162</b>	<b>810805</b>
- ديون صافية على القطاع العام	54109	187661	164334
- فروقت القطع	(16797)	651502	646471
<b>ديون على القطاع الخاص</b>	<b>32720</b>	<b>127319</b>	<b>125628</b>
- بالليرات اللبنانية	16503	13587	13343
- بالعملة الأجنبية	16217	113732	112286
<b>مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)</b>	<b>136836</b>	<b>(8672)</b>	<b>(5035)</b>
<b>المجموع</b>	<b>223313</b>	<b>1171514</b>	<b>1161337</b>

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت  
تشرين الأول 2023

العملة	الآننى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	15000.00	15000.00	15000.00	15000.00
الفرنك السويسري	16286.64	16819.91	16595.00	16633.40
الجنيه الاسترليني	18126.00	18451.50	18258.95	18286.50
الين الياباني	99.54	100.90	100.28	99.54
الدولار الكندي	10830.32	11038.34	10949.67	10853.05
الدولار الأسترالي	9451.50	9633.00	9529.23	9550.50
اليورو	15729.00	15994.50	15852.41	15994.50

المصدر : وزارة المالية

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	أيلول - 23				ت 1 - 23			
	الآننى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الآننى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.21	1.26	1.24	1.22	1.21	1.23	1.22	1.22
الين الياباني	146.22	149.63	147.89	149.37	148.51	151.68	149.60	151.68
الفرنك السويسري	0.88	0.92	0.90	0.92	0.89	0.92	0.90	0.91
اليورو	1.05	1.08	1.07	1.06	1.05	1.06	1.06	1.06
أونصة الذهب	1848.65	1940.11	1913.57	1848.65	1820.31	2006.17	1916.61	1984.03

المصدر : Bloomberg.com



## لبنان سجّل ثاني أعلى نسبة تضخم أسعار الغذاء في العالم

سجل لبنان ثاني أعلى نسبة تضخم اسمية في أسعار الغذاء حول العالم بين الفترة الممتدة بين شهر أيلول 2022 وشهر أيلول 2023 (239% نسبة تغيّر سنوية في مؤشر تضخم أسعار الغذاء)، وفق البنك الدولي. بالتفصيل، فقد كشف التقرير أن نسبة تضخم أسعار الغذاء لا تزال مرتفعة حول العالم وفي كل فئات الدخل حيث إن 52,4% من البلدان ذات الدخل المنخفض و88,6% من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى و61,0% من البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع قد شهدت نسب تضخم إجمالية تخطت عتبة الـ5%. كما أن لدى بعضها نسب تضخم فاقت نسبة الـ10%. وقد أضاف التقرير أن 67,3% من البلدان ذات الدخل المرتفع تعاني من نسب تضخم عالية ونسب تضخم مرتفعة في مؤشر أسعار الغذاء. وأضاف التقرير أن البلدان التي عانت من أعلى نسب تضخم في أسعار الغذاء تقع في القارة الأفريقية، وشمال أمريكا، وأميركا اللاتينية، وجنوب آسيا، وأوروبا وآسيا الوسطى. وقد أشار التقرير أيضاً إلى أن نسبة التضخم الحقيقية في أسعار الغذاء (التي هي كناية عن نسبة التضخم الاسمية في أسعار الغذاء ناقص نسبة التضخم الإجمالية) قد تخطت نسبة التضخم الحقيقية الإجمالية في 76,0% من البلدان الـ166 المشمولة في التقرير.

## الجناح اللبناني في "اكسبو" قطر:

إفتتح وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الأعمال أمين سلام، الجناح اللبناني في "إكسبو قطر" في العاصمة القطرية الدوحة، وكانت فرصة لتبادل وجهات النظر والحديث إلى المغتربين اللبنانيين ورجال الأعمال العرب والأجانب، عن كثر، وذلك حول المواضيع والملفات التي تهمّ لبنان واللبنانيين.

## 4 ملايين دولار من الأمم المتحدة للحاجات الإنسانية للبنانيين في الجنوب

أطلق صندوق لبنان الإنساني (LHF) أول تخصيص احتياطي له لعام 2023 والذي يتضمن ما يصل إلى 4 ملايين دولار لدعم الشركاء للتخزين المسبق والاستجابة لإحتياجات النازحين أو الباقين في مناطق النزاع.

## مؤشر BLOM PMI إلى أعلى مستوى في تشرين الثاني

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات للبنان BLOM Lebanon إلى أعلى مستوى له في أربعة أشهر في تشرين الثاني 2023. وارتفع المؤشر من 48,9 نقطة في شهر تشرين الأول 2023 إلى 49,5 نقطة في شهر تشرين الثاني 2023. وعلى رغم بقاء قراءته حاجز الـ50 نقطة، غير أن ارتفاع قراءة المؤشر يشير إلى التخفيف من حدة المخاوف الأمنية. علاوة على ذلك، ورغم تراجع الطلبات الجديدة محلياً بدرجة طفيفة، غير أن ارتفاع مؤشر طلبات التصدير الجديدة إلى 50,8 نقطة كان الأبرز والأعلى في ثماني سنوات، ولعل هذا دليل بأن سعر الصرف المنخفض لليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي بدأ في زيادة تنافسية شركات القطاع الخاص اللبناني. أضاف: وما كان أيضاً مثيراً للإهتمام هو ارتفاع مؤشري التوظيف وتكاليف الموظفين الذي أشار إلى تعافي سوق العمل، وإن بمعدلات منخفضة، وسيرتفع المؤشران والمؤشرات الفرعية الأخرى بمعدلات مرتفعة في حال تصميم وتنفيذ إصلاحات إقتصادية ومالية حقيقية فقط.

## مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسبنك: التضخم يتباطأ

أظهر "مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسبنك لتجارة التجزئة" للفصل الثالث من سنة 2023 (Q3-2023) تباطؤاً في نسبة التضخم وتحسناً خجولاً في بعض الأسواق. فقد سجّلت أرقام الأعمال الإسمية (Nominal) المجمّعة قبل التثقيّل لقطاعات تجارة التجزئة ما بين الفصل الثالث من العام 2022 والفصل الثالث من 2023 ارتفاعاً بنسبة 57,72% بعد إستثناء قطاع المحروقات (حيث تمّ تسجيل انخفاضاً طفيفاً جداً فيه بلغت نسبته - 1,33% من حيث الكميات التي تمّ بيعها خلال هذا الفصل). بعد الإشارة إلى أن المؤشر الأساس (100) الذي قد تم تبنيّه هو للفصل الرابع لسنة 2011، وأن تضخم الأسعار خلال الفصل الثالث من سنة 2023، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، بلغ + 9,27%. يكون مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسبنك لتجارة التجزئة بلغ: 0,73 للفصل الثالث من سنة 2023 مقابل 0,64 في الفصل الذي سبق.

### المجلس الإغترابي للبناني للأعمال وتعزيز التنمية الإقتصادية والمالية في لبنان

أطلق "المجلس الإغترابي للبناني للأعمال" LIBC خطة إعادة تفعيل مشروعه الأساسي الذي يهدف الى تعزيز التنمية الإقتصادية والمالية للبنان من خلال تشجيع الإستثمار في مشاريع مربحة مختلفة وتوحيد رجال الأعمال اللبنانيين في جميع أنحاء العالم تحت شعار "البناني يساعد البناني"، وهذا المشروع هو استكمال لمسيرة المجلس الإغترابي للبناني للأعمال الذي يهدف إلى مساعدة لبنان". والمشروع يهدف الى الإستفادة من قوة ووجود وحضور أعضاء LIBC في العالم لتقديم المساعدة للبناني بخاصة على مستويات عدة أولها الطالب البناني للوصول الى حلمه وإكمال مسيرته العلمية وثانياً دعم الطلاب المتخرجين الناجحين ومساعدتهم للدخول الى مجال الأعمال أكان على المستوى الوظيفي او على مستوى المشاريع الجديدة او الأفكار المبتكرة في لبنان أو في العالم".

### تصنيف وكالة موديز للبنان

أبقت وكالة التصنيف الأميركية موديز، "تصنيف لبنان عند C"، في حين غيرت النظرة المستقبلية للبلد إلى "مستقر". وتعكس درجة التصنيف الخسائر على عاتق حاملي السندات التي سوف تتجاوز 65%، فيما تعكس النظرة المستقبلية المستقرة للبنان بقاء التصنيف الائتماني C في المدى القصير في ظل عدم الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات، بالإضافة إلى تأثر البلد بالصراع القائم في غزة والذي سيؤثر بدوره جزئياً على التقدم المسجل في قطاع السياحة.

### ارتفاع عدد القادمين إل لبنان

استناداً إلى أرقام وزارة السياحة، وصل عدد القادمين إلى لبنان إلى 1507458 شخصاً في الأشهر العشرة الأولى من العام 2023 مقابل قدام 1244329 شخصاً في الفترة ذاتها من العام الذي سبق، أي بارتفاع نسبته حوالي 21%. وقد حلّ القادمون من أوروبا في المرتبة الأولى (622763 شخصاً)، ليحلّ تالياً القادمون من الدول العربية (381334 شخصاً)، فالقادمون من الأمريكيتين (311900 شخص) و ثم من دول آسيا (70698 شخصاً).

### صندوق النقد يُحذّر من وضع الجمارك السيء

في مطلع كانون الأول 2023، أصدر صندوق النقد الدولي تقريراً عن لبنان تحت عنوان: "لبنان: تقرير المساعدة الفنية-إدارة الضرائب والجمارك: حاجة ملحة للتدخل". Country Report No. 2023/383: Lebanon: Technical Assistance Report-Tax and Customs Administration: An Urgent Need for Intervention وسلط التقرير الضوء على الحالة المزريّة لإدارات الضرائب والجمارك في لبنان، لا سيّما على صعيد الكادر البشري، والذي يعاني من تجميد التوظيف ومن استقالة الموظفين الحاليين والذين انخفضت قيمة رواتبهم بشكل كبير على خلفيّة التدهور الكبير في سعر صرف العملة المحليّة. وعلى صعيد الموارد البشرية، علّق التقرير بأن الوضع محرّجاً في قسم تكنولوجيا المعلومات، حيث لا يوجد سوى موظّف واحد في هذه المديرية في إدارة الجمارك اللبنانيّة ولا يوجد أي موظّف في المديرية الأخرى للضرائب. وقد تُرجم هذا الوضع بانخفاض حاد في قدرات جباية الضرائب، مع تدهور نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي من 21% في العام 2018 إلى 6,3% في العام 2022. واعتبر صندوق النقد الدولي أن الحاجة ملحة إلى الإصلاح في إدارة الجمارك. وأشار في السياق إلى أن العديد من المانحين الدوليين كالبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي مستعدون للدعم المالي شرط توافر إرادة لإحداث التغيير. واستعمل صندوق النقد منهجية لتسليط الضوء على الإصلاحات التي قام بتقسيمها إلى ثلاث فئات: المكاسب السريعة: وهي مبادرات سهلة تساعد في بناء الزخم، والمبادرات الأساسية: وهي تشكل الجزء الأكبر من برنامج الإصلاح، بالإضافة إلى مبادرات إضافية يجب دراستها بعناية قبل تنفيذها.

### انخفاض تحويلات المغتربين إلى لبنان

قدّر البنك الدولي تحويلات المغتربين إلى لبنان بـ 6,37 مليارات دولار في العام 2023، بانخفاض نسبته 1% قياساً على العام الذي سبق حيث بلغت قيمة هذه التحويلات 6,44 مليارات دولار. وقدّر البنك انخفاض هذه التحويلات بنسبة 5,7% من الدول العربية مقابل ارتفاع تحويلات المغتربين من البلدان النامية بنسبة 3,8% في العام 2023

على 1% من إجمالي تحويلات المغتربين إلى الاقتصادات  
النامية في العام 2023 وفي العام 2022، في حين مثلت نسبة  
10,1% من إجمالي التحويلات إلى الدول العربية في العام  
2023 مقارنة بنسبة 9,6% في العام 2022.  
علاوة على ذلك، قدّر البنك الدولي أن تحويلات  
المغتربين إلى لبنان تبلغ ما يوازي 27,5% من الناتج  
المحلي الإجمالي في العام 2023، ما يشكل النسبة الرابعة  
الأعلى عالمياً مقابل 30,5% في العام 2022 و 32,6% في  
العام 2021 و 26,7% في العام 2020 وما يوازي 14%  
في العام 2019.

معزياً ذلك إلى سوق العمل القوي في بلدان منظمة التعاون  
الاقتصادي والتنمية كما في دول مجلس التعاون الخليجي.  
بناء على هذه الارقام، يكون لبنان الوجهة ال 32 في العالم  
لتحويلات المغتربين وال 22 بين الاقتصادات النامية في العام  
2023. كذلك، كان لبنان الوجهة الثالثة الأكبر لتحويلات  
المغتربين بين 16 دولة عربية، متأخراً عن مصر (24,2 مليار  
دولار) والمغرب (12,1 مليار دولار).  
وشكّلت تحويلات المغتربين إلى لبنان نسبة 0,7% من  
إجمالي تحويلات المغتربين عالمياً في العام 2023 مقارنة  
بنسبة 0,8% في العام 2022. واستحوذت هذه التحويلات



وتُعتبر مشاركة منصورى والإتفاقيّة مع البحرين خطوة مهمة على صعيد الإتفاقيات المرتقبة مع دول عربيّة، كونها تؤدي إلى تشجيع المصارف العربيّة والإسلامية على إعادة الإنفتاح والتعاون المالي مع مصرف لبنان المركزي.

### 100 ألف ليرة جديدة أصغر حجماً

أوضح مصرف لبنان في بيانين أصدرهما عن إصدار 100 ألف ليرة جديدة، تعزيزاً لمخزون مصرف لبنان من الأوراق النقدية من ضمن سياسة التحوط التي يقتضي على المصارف المركزية إتخاذها. علماً أن لا علاقة له للإصدارين بحجم النقد المتداول الذي يبقى محصوراً بالسياسة النقدية المعتمدة من مصرف لبنان».

### التعاون المصرفي بين لبنان ومصارف الدول العربية المركزية

شارك حاكم مصرف لبنان بالإنبابة وسيم منصورى بمؤتمر "أيوفي-البنك الإسلامي للتنمية الثامن عشر للعمل المصرفي والمالي الإسلامي" الذي انعقد في البحرين، بعنوان استراتيجيات الركود الإقتصادي الوشيك وعالم ما بعد النفط من خلال التنوّع الإقتصادي والإستفادة من المالية الإسلامية. والقى منصورى كلمة ركّز فيها على أهمية التعاون المصرفي بين لبنان ومصارف الدول العربية المركزية. كما أجرى سلسلة لقاءات مع مسؤولين ماليين، على صعيد آخر، يتوجه المصرفان المركزيان اللبناني والبحريني إلى تنفيذ تعاون بناء على إتفاقيّة عُقدت بين المعهد العالي للأعمال في مصرف لبنان، ومعهد البحرين المذكور.



## الجرائم المالية، تؤدي للاقتصادات... ويجب فهمها واحتاؤها بشكل أفضل

وحتى زيادة عدم الاستقرار المالي. على سبيل المثال، وكما أظهر عمل صندوق النقد الدولي الأخير في منطقة البلطيق الشمالية، لا ترتبط أوجه القصور في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب فقط بالانخفاض الكبير في أسعار الأسهم بالنسبة إلى المصارف الأكثر تأثراً بشكل مباشر، بل أيضاً بالانخفاض في أسعار أسهم المقرضين الآخرين الذين يتواجدون في البلد ذاته، ... من جهتها، تعتبر التكاليف غير المباشرة أكبر لأنها تُفرض على مختلف قطاعات الاقتصاد، سواء من خلال تغذية دورات الازدهار والكساد أو جعل أسعار المساكن غير قابلة للتحمّل. وتشمل التأثيرات المحتملة على الاستقرار المالي سحب الأموال من المصارف وخسارة الاستثمارات الأجنبية. ويمكن لتبييض الأموال على نطاق واسع أن يؤدي إلى تقلبات في تدفّقات رأس المال الدولية، وتقويض الحكم الرشيد، واثارة عدم الاستقرار السياسي، وعموماً تآكل الثقة في الحكومات والمؤسسات. وتميل السيولة، مقاسةً بتدفّقات الودائع، إلى التدهور في حال وقوع أحداث تتعلق بالسلامة المالية للمصرف المعني، بينما قد تستفيد سيولة مصارف أخرى إيجاباً على المدى القصير من خلال تأثيرات الاستبدال. ومن الاعتبارات المهمة الأخرى أنّ التدفّقات المالية غير المشروعة تمثل مشكلة عالمية، بحيث يمكن أن تؤدي أطر مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب غير الكافية في بعض البلدان، بما في ذلك المراكز المالية الدولية، إلى جذب العائدات الإجرامية من الخارج. وفي البلدان المصدرة للتدفّقات غير المشروعة، نرى أن الفرص هي أقل، وهناك ارتفاع في عدم المساواة، وارتفاع في مستويات الفقر، والمزيد من الهجرة غير الشرعية، وإساءة استخدام الموارد، وتدهور بيئي. ويمكن أن يكون لهذه الآثار أيضاً تأثيرات متتالية على البلدان التي تمرّ عبرها العائدات غير المشروعة أو البلدان التي تتلقاها.

وهذا يؤكد لماذا يجب علينا أن نفهم بشكل أفضل كيف يمكن لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب أن يلحق الضرر بالأفراد والبلدان، بل وحتى بالاقتصاد العالمي. وبسبب العواقب الواسعة النطاق، يعمل صندوق النقد على تعميق اعتبارات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

يحتاج واضعو السياسات إلى رؤية كاملة لعواقب التدفّقات غير المشروعة. فالنضال ضد الجريمة المالية لم يضعف، ولكن العالم بحاجة إلى المزيد من الجهد للحدّ من تأثيرها الاقتصادي السلبي. وتبييض الأموال هو جزء ضروري من الجريمة المنظمة التي تعبر في كثير من الأحيان حدود الدول، وتتجاوز الضرائب، وتموّل الإرهاب، وتفسد المسؤولين، ويتزافق ذلك مع تكاليف اقتصادية هائلة. ومبيّضو الأموال يتبنّون أيضاً تقنيات جديدة بالإضافة إلى تقنياتهم التقليدية، مما يجعل النمو الاقتصادي أقلّ شمولاً وأقلّ استدامة، ما يزيد التفاوت وحجم الاقتصاد غير الرسمي.

حقّق المجتمع الدولي تقدماً كبيراً نحو تعزيز الحواجز ضد تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، بمساعدة من صندوق النقد الدولي ومنظمات أخرى. قرّر صندوق النقد قبل عقد من الزمن تبني نهجاً أكثر تفصيلاً لتحديد المخاطر الرئيسية، بالتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء الدوليين، خاصة مجموعة العمل المالي FATF، المُحدّدة للمعايير الدولية في هذا المجال. ولكن مجمل الجهود لا تزال غير كافية بشكل عام. على سبيل المثال، كما لفتت مجموعة العمل المالي العام الماضي، لا يزال هناك فجوة كبيرة بين التقدّم الذي أحرزته الدول فيما يتعلق بالامتثال من الناحية التقنية، مثل إصدار قوانين جديدة، وبين فعالية هذه الجهود، إذ لا تتمّ مصادرة سوى القليل جداً من العائدات غير المشروعة التي تمّ تبييضها. من هنا، قام صندوق النقد الدولي مؤخراً بمراجعة الإستراتيجية في مجال مكافحة تبييض الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (AML/CFT)، بهدف تقديم دعم أفضل لاقتصادات الدول الأعضاء البالغ عددها 190 دولة في معالجة هذه القضايا الحرجة المتعلقة بنزاهة النظام المالي.

ويجب أولاً إدراك أنّ الجريمة المالية تؤثر على الحياة وسبل العيش، خاصة على الفئات التي تُعتبر الأكثر ضعفاً، وأنّ التكاليف التي تفرضها هي مرتفعة جداً ومتزايدة. وتتنوّع التكاليف المباشرة، ويمكن أن تشمل انخفاض الإيرادات، وارتفاع النفقات، والعقوبات، وخسارة الخدمات المصرفية،



حتى بعد عقود من التقدّم في مجال السلامة المالية، يتعيّن على صندوق النقد والمجتمع الدولي مواصلة هذه المعركة، وتوسيع وتعميق جهود الاحتواء. ويشمل ذلك تحسين التعاون بين أصحاب المصلحة، بما فيهم الحكومات والهيئات الدولية والمجتمع المدني. ومن جهته، سوف يستخدم صندوق النقد الدولي قوته كمؤسسة اقتصادية كلية ذات امتداد عالمي لمساعدة أعضائه على تقييم تأثير الجرائم المالية والتدفّقات غير المشروعة وتصميم وتنفيذ السياسات اللازمة للتصدي لها. إن تكلفة الفشل هي ببساطة مرتفعة للغاية.

المرجع : مدونات صندوق النقد الدولي-IMF Blog-  
كانون الأول 2023.

في جميع الأعمال التي يقوم بها، في حين يحثّ الأعضاء على حماية قطاعاتهم المالية واقتصاداتهم للمساعدة في ضمان الاستقرار المالي العالمي. وسيوفّر هذا النهج الجديد لصندوق النقد الدولي امكانية الإجابة على الأسئلة الرئيسية بما في ذلك :

- ما هي القطاعات الأكثر عرضة لتبييض الأموال، من المصارف والعقارات إلى الأصول الافتراضية والمعادن الثمينة؟
- من هي الدول التي تصدر التدفّقات غير المشروعة، وتسمح لها بالعبور، ومن هي الدول التي تدمجها؟
- كيف تؤثر هذه التدفّقات غير المشروعة على الاقتصاد، بما في ذلك آفاق النمو والتنمية الشاملة والمستدامة؟



## إطلاق العنان للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط

يتمتعّ العالم العربي بميزة ديمغرافية كبيرة: ثلث عدد سكّانه دون عمر الثلاثين، كما يستدعي انتقال عدد هائل منهم إلى مرحلة البلوغ في العقد المقبل التوسّع نحو منتجات وخدمات تلبي احتياجات الأُسُر الجديدة. سيكون عدد كبير من هذه الأخيرة ذات دخل مزدوج مع انضمام مزيد من النساء إلى القوى العاملة. ويتطلّب هذا التحول الديمغرافي أيضاً تنوعاً ونموّاً اقتصادياً لدفع عملية توفير الفرص. ففي العديد من الاقتصادات الصاعدة، أدّت التكنولوجيا المالية إلى زيادة الشمول المالي الذي يُعتبر محرّكاً أساسياً للنمو الاقتصادي وأداة لتسريع وتيرته.

من شأن اعتماد تكنولوجيا الهواتف المحمولة أن يُكسب المنطقة إمكانات كبيرة كسوق للمنتجات المالية الرقمية، لا سيّما بين الشباب الناشئين في بيئة هذه التكنولوجيا. ويتمثل أحد أقوى المؤشرات على الطلب المتزايد في تسارع وتيرة المدفوعات غير النقدية خلال جائحة كورونا. ففي الإمارات، ازداد حجم هذه المدفوعات من 39% عام 2018 إلى 73% عام 2023. وعلى الرغم من ذلك،

تُعدّ البيئة حيث يتزايد عدد كلّ من السكان صغار السن والمتعلّمين، إلى جانب بعض أعلى معدّلات استخدام الهواتف المحمولة والذكية والإنترنت في العالم، بيئة خصبة للابتكار المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. غير أنّ هذه المنطقة متأخرة من جهة استخدام الخدمات المصرفية الرقمية واعتماد التكنولوجيا المالية. إنّ اغتنام الفرصة المتاحة يعني تخطّي التحديات الكبرى التي يندرج ضمنها وجود منهج وقائي تجاه القواعد التنظيمية التي تختلف من بلد إلى آخر، إلّا أنّ هذه المنطقة تتمتعّ بشكل عام بإمكانات كبرى للإصلاح من بين الأسواق الصاعدة والاقتصادات النّامية، لا سيّما في مجال التمويل المحليّ وسوق العمل والأنظمة الحكومية. فبلدان الشرق الأوسط الساعية إلى تنويع اقتصاداتها من خلال إشراك القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام، والتي توفرّ إمكانية أكبر للوصول إلى الخدمات المالية وتزيد من وتيرة الاستثمار الأجنبي المباشر، لا تملك خياراً سوى تبني مفهوم الابتكار المالي.



التنظيمية المتشددة من هذه الناحية. فمعظم المؤسسين لا يستطيعون تحقيق أهداف النمو المحددة وتطوير نموذج أعمال مربح بدون منهج إقليمي متعدد الأسواق. نشأت رقمنة الخدمات المالية من قدرة الولوج إلى التكنولوجيا بكلفة أقل بفضل الابتكارات في البنى التحتية الرقمية والحصول على رأس المال المخاطر. ومع ظهور الذكاء الاصطناعي، ازداد تكافؤ الفرص على نحو أكبر للشركات المبتدئة في المجال الرقمي، لا سيما تلك العاملة في التكنولوجيا المالية، التي تتطلب تحليل البيانات المعقدة على نحو متطور ودقيق بسبب المخاطر التي تنطوي عليها. وبقي قطاع التكنولوجيا المالية هو المهيم بالنسبة إلى استثمارات رأس المال المخاطر في السنوات الثلاث الماضية، ومن المتوقع أن يبقى في الصدارة. وقد ازداد حجم تمويل المشاريع في التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 925 مليون دولار في العام 2022 مقابل 587 مليوناً في العام الذي سبق، أي بنسبة 58%. وازدادت حصة تمويل المشاريع في هذا القطاع من 21% في العام 2021 إلى 29% في العام 2022.

#### ضرورة اتخاذ إجراءات على مستوى السياسات

على الرغم من التحديات، تدرك الجهات التنظيمية في المنطقة ما تتمتع به التكنولوجيا المالية من إمكانات لتحسين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، وتلتزم بتوفير بيئة تنظيمية مواتية. واعتُبرت التصريحات السعودية مؤخراً ضمن الإطار المصرفي المفتوح والمصرية حول القواعد التنظيمية التي أصدرتها حول المدفوعات الرقمية خطوتين مهمتين نحو توفير مناخ تنظيمي أفضل. ومن الضروري اتخاذ إجراءات عدة على مستوى السياسات لتمكين قطاع التكنولوجيا المالية من تحقيق كامل إمكاناته، مع التنبيه إلى تقليص حدة المخاطر وحماية العملاء وذلك من خلال:

**تحقيق تكافؤ الفرص** للشركات القائمة والأطراف الدولية الفاعلة والشركات المبتدئة سوف يؤدي إلى أطراف فاعلة أكثر ديناميكية وتنافسية على الصعيد العالمي. ومن شأن السماح للشركات القائمة بالتنافس أن يزيد فعالية الانفاق في مجال تكنولوجيا المعلومات والابتكار، حينئذٍ، ستضطر الشركات إلى تحسين كل من منتجاتها وخدماتها للاحتفاظ

لا تتجاوز نسبة العملاء الذين يستفيدون من الخدمات المصرفية الرقمية في الشرق الأوسط 17% مقارنة بحوالي 60% في الولايات المتحدة. من المتوقع أن ترتفع إيرادات التكنولوجيا المالية من 1,5 مليار دولار في العام 2022 إلى ما بين 3,5-4,5 مليارات دولار بحلول العام 2025 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان، ذلك مع نمو التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي من أقل من 1% إلى ما بين 2-2,5%. ويمكن أن تحقق بعض البلدان معدلات مساوية لتلك المحققة في الاقتصادات الصاعدة كالبرازيل (5-7%) ونيجيريا (12-15%).

من بين العقبات التي تقف أمام الابتكار المالي في الشرق أنه في معظم البلدان، تكون المؤسسات المصرفية مملوكة بصفة أساسية للحكومات، فتتجاز القواعد التنظيمية المفرطة في الحماية إلى الشركات القائمة. لذلك تتجه المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي ذات الرغبة في التوسع إلى أسواق كتركيا حيث الانفتاح على عمليات الاستحواذ المنفذة من قبل مصارف أجنبية وذلك نتيجة محدودية الفرص في أسواق الخليج. فتخلق حالة من التوتر داخل الحكومات بسبب الرغبة في توسيع نطاق الابتكارات والشمول المالي من جهة، وحماية الشركات المصرفية المحلية الكبرى من جهة أخرى.

تبدي بلدان الشرق الأوسط اهتماماً متزايداً ببناء نظام بيئي يؤدي إلى ابتكارات مالية، مع محاولة العديد منها الوصول إلى أن تصبح مراكزاً للتكنولوجيا المالية، بما فيها أبو ظبي، البحرين، دبي والرياض. من شأن السماح بإنشاء التكنولوجيا المالية بدون الإفراط في القواعد التي تنظمها في المراحل الأولى أن يطلق العنان لمزيد من الابتكار. وتم بناء التكنولوجيا المالية في الإمارات العربية المتحدة في المقام الأول حول المناطق الحرة في كل من سوق أبو ظبي العالمي ومركز دبي المالي العالمي. غير أن البحرين والسعودية تبنيان النهج الموحد للمصرف المركزي. وبفضل سوقها الكبيرة، تتسم السعودية بوضع جيد يمكنها من التوسع في شركات التكنولوجيا المالية مع قواعد تنظيمية تساعدها. ستظل إمكانية توسع الأسواق أكبر تحدٍ لإنشاء شركات مبتدئة للتكنولوجيا المالية ذات قدرة تنافسية عالمية انطلاقاً من هذه المراكز الإقليمية. ونظراً لأهمية الحجم في الخدمات المالية، من الصعب ازدهار قطاع التكنولوجيا المالية في منطقة مجزأة ذات التوسع المكلف فيها والقواعد

يحتاج النظام البيئي إلى مستثمرين مؤسسين محليين ودوليين كصناديق المعاشات التقاعدية وشركات التأمين وشركات إدارة الأصول. كما سوف تجذب برامج الضمانات والحوافز هؤلاء المستثمرين.

ومن بين البنود التي يجب أن تكون ذات أولوية أيضاً نذكر **تنمية رأس المال البشري والهجرة**. تزداد الحاجة إلى متخصصين ماليين أقوياء لإنشاء شركات ناشئة ابتكارية مع توفير بيئة تنظيمية مواتية. لكن العثور على ذوي المهارات في كل من التمويل والتكنولوجيا المعقدين يُعدّ أمراً صعباً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بحيث تحتاج إلى منهج ثلاثي الأبعاد يتكوّن من: تشجيع المواهب المحلية من خلال إصلاح فعّال لنظام التعليم مع التركيز على جمع المواهب مع صناعات المعرفة، اكتشاف مبادرات لتحسين مستوى القوى العاملة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتحفيز القطاع الخاص، وإصدار برامج لتأثيرات الإقامة الدائمة على المدى الطويل، وسبيل للحصول على الجنسية، لا سيّما للمتخصصين الموهوبين المغتربين الموجودين في المنطقة من قبل.

لقد شهد العالم الطبيعة التحولية للتكنولوجيا المالية وأثرها الإيجابي على الشمول المالي، النمو الاقتصادي، رفاهية المستهلك، الاستثمارات عبر الحدود والتجارة في الاقتصادات المتقدمة والنامية. لذا، على الحكومات اغتنام الفرصة وتنفيذ الإصلاحات الضرورية لتحفيز الابتكار الحقيقي في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة.

المصدر : *Finance and Development, September 2023, "Unleashing Mideast Fintech"*

بالعملاء. وستدفع المنافسة المتزايدة أيضاً عمليات الدمج والاستحواذ المطلوبة بشدّة سواء داخل البلدان أو في ما بينها، ما يجذب رؤوس الأموال بغية تمويل شركات جديدة في القطاع.

**الاتساق التنظيمي** سيتيح توسّع الأسواق بشكل فعّال لجميع الأطراف الفاعلة. طبعاً، ستبقى الشركات الناشئة بحاجة إلى الحصول على تراخيص وتصاريح، غير أنّ الشفافية التنظيمية ستمهد التوسّع الجغرافي. ومن شأن خطوة أخرى إيجابية السماح للأطراف الفاعلة المرخصة في أحد البلدان العمل بحرية في بلد آخر، إلى جانب الاتفاقات بين الجهات التنظيمية في المراكز الإقليمية المختلفة للشركات الناشئة التي تتيح التوسّع الجغرافي مع القليل من الاحتكاك.

ومن المفاتيح الرئيسية لوجود قطاع التكنولوجيا المالية الابتكاري **إضفاء الديمقراطية في ما يخصّ الحصول على المعلومات**. كما تُسهّم القواعد التنظيمية المفتوحة والسجلات الائتمانية الشاملة للمقترضين المحتملين في تقليص التكاليف وتعزيز المنافسة بين المنتجات والخدمات التابعة لمجموعة أكبر من الشركات. بالإضافة إلى **أهمية وجود مجموعة كبيرة من المستثمرين في رأس المال المخاطر المحلي** بحيث تراجع هذا التمويل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 13% في العام 2023 إلى جانب تراجع عدد الصفقات بنسبة 55%. وباستثناء صناديق الثروة السيادية والكيانات شبه الحكومية، إنّ عدد الأطراف الفاعلة المحلية القادرة على دعم جولات التمويل الكبرى الضرورية لعملية توسّع الشركات الناشئة من أجل المنافسة الإقليمية والعالمية يصبح محدوداً. لذا،





جمعية مصارف لبنان  
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية  
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان  
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان  
هاتف / فاكس : 961 1 970500/ 1  
الموقع الإلكتروني : [WWW.abl.org.lb](http://WWW.abl.org.lb)



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



[abl.org.lb](http://abl.org.lb)

